نظرة عامة

يشير استقصاء الظرفية الذي أعده بنك المغرب برسم شهر غشت[1] إلى تحسن النشاط، حيث سجل الإنتاج ارتفاعا لا سيما في قطاعات «الصناعة الغذائية» و«الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية» و«النسيج والجلد». بالمقابل، انخفض الإنتاج في قطاعي «الميكانيك والتعدين» و«الكهرباء والإلكترونيك». وفي ظل هذه الظروف، بلغت نسبة استخدام الطاقات الإنتاجية 76% بعد أن سجلت 75% في الشهر الماضي.

وقد أفيد أن المبيعات قد سجلت ارتفاعا في كل من السوق الداخلية والأجنبية. وحسب القطاعات، فقد تنامت في «الصناعة الغذائية» و«الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية» و«الكهرباء والإلكترونيك»، فيما شهدت استقرارا في قطاع «النسيج والجلد» وتراجعا في «الميكانيك والتعدين».

وفيما يخص الطلبيات، فقد تزايدت على مستوى معظم القطاعات، إذ ورد تسجيل تراجع في قطاع «النسيج والجلد»، فيما عرف قطاع «الميكانيك والتعدين» استقرارا. ومن جهتها، بلغت دفاتر الطلبيات مستويات أدنى من المعتاد في جميع فروع النشاط، باستثناء قطاع «الكهرباء والإلكترونيك» الذي سجل مستوى أعلى من المعتاد و«الصناعة الغذائية» التي ظلت في المستوى العادي.

وبالنسبة للأشهر الثلاثة المقبلة، يتوقع أرباب المصانع تحسنا في الإنتاج والمبيعات في جميع الفروع باستثناء «الصناعة الغذائية» و«الميكانيك والتعدين»، حيث يقدرون استقرار إنتاج هذين الأخيرين، غير أن 27% من أرباب المصانع قد صرحوا بعدم اليقين فيما يخص التطور المستقبلي للإنتاج، فيما عبر 21% منهم عن عدم يقينهم فيما يتعلق بالمبيعات.

1 تم إنجاز الاستقصاء من 1 إلى 26 شتنبر 2023. ويتم إعداد النتائج بناء على نسبة إجابة قدرها 66%.